

رقمنة المعاملات البنكية في الجزائر، رافعة هيكلية لتعزيز فعالية السياسة النقدية

Digitization of Banking Transactions in Algeria: A Structural Lever for Enhancing the Effectiveness of Monetary Policy

عثماني بن عامر*، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط (الجزائر)، ot.benameur@lagh-univ.dz

بورنان ابراهيم، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط (الجزائر)، b.bourennane@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2026/03/27

تاريخ القبول: 2026/03/11

تاريخ الاستلام: 2026/01/11

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل رقمنة المعاملات البنكية في الجزائر كرافعة هيكلية لتعزيز فعالية السياسة النقدية في ظل هيمنة التداول النقدي خارج المؤسسات المالية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، متخذةً من بنك الجزائر عينة للدراسة خلال الفترة (2014-2024)، لربط المؤشرات النقدية بالإطار التنظيمي لأنظمة الدفع.

خلصت أهم النتائج إلى أن الرقمنة تمثل الأداة الجوهرية لإعادة إدماج السيولة غير المتتعبة، مما يرفع دقة القرار النقدي ويعزز الرقابة الاحترازية. كما أثبتت أن التحول الرقمي هو السبيل لفك ارتعان السياسة النقدية بتقلبات أسعار النفط، مع التأكيد على ضرورة التدرج المؤسسي لضمان الاستقرار المالي، والتمهيد لإصدار عملة رقمية سيادية (CBDC) لتعزيز السيادة النقدية في الجزائر.

كلمات مفتاحية: سياسة نقدية، رقمنة معاملات مصرفية، اقتصاد غير رسمي، معاملات خارج قطاع مصرفي، استقرار مالي.

تصنيفات JEL: E52، E58، G21، O33، E42.

Abstract:

This study analyzes the digitization of Algerian banking as a structural lever to enhance monetary policy effectiveness against the dominance of

* المؤلف المرسل.

informal currency circulation. Focusing on the Bank of Algeria (2014-2024), it reveals that digital transformation is vital for reintegrating untracked liquidity, thereby improving decision-making precision and prudential supervision.

Crucially, digitization provides a pathway to decouple monetary policy from oil price volatility. The findings advocate for institutional gradualism to maintain stability while paving the way for a sovereign Central Bank Digital Currency to reinforce national monetary sovereignty.

Keywords: Monetary policy, digitalization of banking transactions, informal economy, off-banking transactions, financial stability.

Jel Classification Codes: E52, E58, G21, O33, E42.

1. مقدمة :

لم يعد التحول نحو رقمنة المعاملات البنكية في الجزائر يُحتزل في كونه خيارًا تقنيًا يهدف إلى تحديث وسائل الدفع، بل أصبح يُطرح كمسار إصلاحي ذي بعد هيكلي في سياق يتسم بهيمنة التعامل النقدي واتساع التداول خارج القطاع المصرفي. وقد أسهم الانتشار الواسع لاقتصاد الكاش في تعميق الفجوة بين الكتلة النقدية المتداولة فعليًا وتلك الخاضعة لرقابة الجهاز المصرفي، ما أضعف قابلية رصد السيولة، وشوّه قنوات انتقال السياسة النقدية، وحدّ من قدرة السلطات النقدية على ضبط المعروض النقدي والحفاظ على التوازنات النقدية والمالية.

وتزداد هذه الإشكالية حدة مع احتفاظ فئات واسعة من الفاعلين الاقتصاديين، لا سيما في الأنشطة كثيفة التعامل النقدي، بمستويات مرتفعة من السيولة خارج المنظومة البنكية. فكلما توسّع نطاق التداول غير القابل للتتبع، تراجعت مصداقية الإشارات النقدية، وتفاقت التشوهات في آليات التسعير وتخصيص الموارد، بما في ذلك تغذية الأسواق الموازية، وعلى رأسها سوق الصرف غير الرسمي، وهو ما يقيد قدرة السياسة النقدية على الرصد الاستباقي للمخاطر والتدخل الوقائي لاحتوائها.

في هذا الإطار، تندرج رقمنة المعاملات البنكية ضمن مقاربة شمولية تستهدف إعادة تنظيم قنوات الدفع والوساطة المالية، وتقليل الاعتماد على السيولة الورقية، وتحسين قابلية تتبع التدفقات النقدية ضمن إطار مؤسسي.

وتماشياً مع هذا الطرح، تُصاغ الإشكالية المحورية للدراسة على النحو التالي:
إلى أي مدى يمكن للتحويل نحو رقمنة المعاملات البنكية أن يُعيد هندسة الفعالية الهيكلية للسياسة النقدية في الجزائر؟

■ الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- ✓ تشخيص الأبعاد الهيكلية لاختلال انتقال السياسة النقدية في الجزائر في ظل هيمنة التداول خارج القطاع المصرفي وتأثيره على فعالية أدوات الضبط النقدي.
- ✓ تحليل الكيفية التي تتحول بها رقمنة المعاملات البنكية من مجرد أداة تقنية إلى آلية هيكلية لإعادة إدماج السيولة غير المتبعة وبناء قناة انتقال نقدي مركزة على البيانات.
- ✓ تقييم الأثر المحتمل للتحويل الرقمي على تحسين دقة القرار النقدي وتعزيز الطابع الاستباقي للسياسة النقدية، بما يدعم فعالية الرقابة الاحترازية الكلية واحتواء المخاطر النظامية.
- ✓ استنباط المتطلبات المؤسسية والتنظيمية الكفيلة بتحقيق توازن مستدام بين توسيع الشمول المالي الرقمي وتعزيز فعالية السياسة النقدية في السياق الجزائري

■ منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج وصفي تحليلي يهدف إلى تحليل العلاقة بين هيمنة التداول خارج القطاع المصرفي وضعف انتقال السياسة النقدية في الجزائر، من خلال ربط تطور المؤشرات النقدية والمالية بالإطار المؤسسي والتنظيمي. ويسمح هذا المنهج بتقييم دور رقمنة المعاملات البنكية في إعادة تنظيم قنوات الانتقال النقدي وتعزيز فعالية السياسة النقدية.

2. التحوّل الرقمي كمدخل لإدارة النظام المالي غير المصرفي:

أدى التوسّع المتزايد للأنشطة المالية خارج الإطار المصرفي الرسمي إلى تفكيك المجال النقدي وإضعاف قنوات انتقال السياسة النقدية، بما حدّد من قدرة السلطات النقدية على ضبط السيولة ومراقبة الوساطة المالية. وفي هذا السياق، يبرز التحوّل الرقمي كمدخل هيكلية لإعادة تنظيم النظام المالي غير المصرفي عبر إدماج التدفقات النقدية غير الرسمية ضمن منظومة دفع رسمية وقابلة للتتبع.

1.2 توسع الوساطة المالية غير المصرفية وتآكل فاعلية السياسة النقدية

شهدت النظم المالية المعاصرة تحولاً بنويًا تمثل في النمو المتسارع للوساطة المالية غير المصرفية، والتي تشمل مؤسسات وآليات تمويل تعمل خارج الميزانيات المصرفية التقليدية، مثل التوريق، وصناديق الاستثمار، وبعض أشكال الائتمان القائم على السوق. ولم يعد هذا القطاع ظاهرة هامشية، بل أصبح عنصرًا مؤثرًا في كيفية انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، خصوصًا عبر قنوات أسعار الأصول والمخاطر

وتشير الأدلة المستخلصة من منطقة اليورو إلى أن الكيانات غير المصرفية تُظهر أنماط استجابة مختلفة عن البنوك تجاه أدوات السياسة النقدية، لا سيما تلك المرتبطة بالأجل الطويل، مثل برامج شراء الأصول. ففي حين تؤثر أسعار الفائدة القصيرة الأجل أساسًا عبر القروض المصرفية، ينتقل أثر السياسة إلى الوسطاء غير المصرفيين بدرجة أكبر عبر إعادة تقييم الأصول وتعديل المحافظ الاستثمارية، ما يؤدي إلى تجزئة قناة الانتقال النقدي بدل عملها بصورة موحدة (ECB, 2021).

ويرداد هذا التعقيد في البيئات التي تشهد توسعًا في الائتمان خارج القطاع المصرفي التقليدي، خاصة من خلال المنصات الرقمية. فقد أوضحت دراسات بنك التسويات الدولية أن الائتمان المقدم عبر منصات التكنولوجيا المالية يسهم في توسيع نطاق التمويل خارج القنوات المصرفية، ويخلق مصادر سيولة أقل خضوعًا للأدوات الرقابية التقليدية، ما يضعف قدرة السلطات النقدية على القياس الدقيق للعرض الائتماني (Claessens, Grant Turner, & Feng Zhu, 2018).

وتبرز هذه الإشكالية بوضوح في الاقتصادات الناشئة، حيث يتفاعل التمويل غير المصرفي مع أطر تنظيمية أقل نضجًا. ففي الحالة الصينية، إن تشديد السياسة النقدية قد يدفع البنوك إلى تحويل أنشطة الإقراض نحو قنوات ظلّية خارج الميزانية، بدل تقليص الائتمان الكلي، ما يؤدي إلى إضعاف قناة الانتقال التقليدية للسياسة النقدية وخلق مسارات بديلة لخلق النقود. (Chen, Jue Ren, & Tao, 2018)

Zha, 2018)

في السياق الجزائري، تتخذ تحديات فاعلية السياسة النقدية بُعدًا خاصًا في ظل الحجم النسبي الكبير للاقتصاد غير الرسمي، الذي يشكّل أحد المكونات البنوية لسوق العمل والنشاط الاقتصادي. ووفق تقديرات African Futures & Innovation Programme، بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر نحو 31.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، أي ما يعادل حوالي 82.5 مليار دولار أمريكي، مع توقّعات بانخفاض تدريجي ومحدود إلى حوالي 25.6% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2043 على المسار الحالي. ولا يعكس هذا التراجع المرتقب تحولًا جذريًا في بنية الاقتصاد، بقدر ما يشير إلى استمرار شريحة واسعة من النشاط الاقتصادي خارج القنوات الرسمية على المدى المتوسط والطويل. ويؤكد التقرير أن الاقتصاد غير الرسمي، رغم دوره كصمام أمان اجتماعي ساهم في خفض معدلات البطالة بين عامي 2000 و2017، يظل في الأمد الطويل عاملاً مُقيّدًا لكفاءة الأداء الاقتصادي الكلي، نظرًا لمحدودية مساهمته الضريبية وانخفاض إنتاجيته مقارنة بالقطاع الرسمي. وفي هذا السياق، يؤدي اتساع المعاملات غير المسجلة إلى إضعاف جودة البيانات النقدية والمالية، ما يحدّ من قدرة السلطات النقدية على قياس الكتلة النقدية الفعلية وتتبع قنوات السيولة، ويعقّد بالتالي عملية توجيه السياسة النقدية والتحكم في الضغوط التضخمية. (AFI, 2025)

2.2 التحول الرقمي كأداة لإعادة توحيد المجال النقدي:

في مواجهة هذا التوسع غير المتجانس لقنوات التمويل، يبرز التحول الرقمي في البنى المالية كأداة محتملة لإعادة توحيد المجال النقدي، عبر تحسين شفافية المعاملات وتعزيز قدرة السلطات النقدية على الرصد. وتشير تحليلات البنك الدولي إلى أن رقمنة المدفوعات والخدمات المالية تسهم في تقليص الاعتماد على النقد، وتحسين قابلية تتبع التدفقات المالية، بما يعزز فاعلية السياسات النقدية والتنظيمية، شريطة توفر أطر حوكمة مناسبة. (Feyen, Saal, & Harish , 2023)

وفي هذا الإطار، تشكل النقود الإلكترونية، سواء الخاصة مثل Alipay و M-Pesa و WeChat Pay أو المستقرة (Stablecoins)، عاملاً محورياً في إعادة تشكيل النظام النقدي وإعادة توزيع أدوار الوساطة بين البنوك التقليدية والفاعلين غير المصرفيين، ما يستدعي وضع أطر تنظيمية

دقيقة لضمان استمرارية انتقال السياسة النقدية، بينما تواجه البنوك التقليدية ضغطاً متزايداً يدفعها لتطوير خدمات ومنتجات أكثر جاذبية، وتتجه البنوك المركزية إلى تنظيم الاستخدام وإمكانية السماح لبعض مقدمي الأموال الرقمية بالوصول إلى الاحتياطات، وحتى إصدار عملات رقمية مركزية (CBDC) عند الضرورة. (Adrian & Tommaso , 2019)

وتؤكد الرؤية الأوروبية أن السيادة النقدية في العصر الرقمي لا تنفصل عن السيطرة على بنى الدفع نفسها. فمع انتقال المدفوعات إلى الفضاء الرقمي، تصبح البنية التحتية للمدفوعات جزءاً من المجال السيادي للسياسة النقدية، وليس مجرد منصة تقنية محايدة، وهو ما يبرر اهتمام البنوك المركزية بتطوير حلول دفع رقمية عامة. (Lagarde, 2020)

سيشكل إدخال العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) تحولاً جوهرياً في النظام المالي، إذ يقدم بنك التسويات الدولية نموذجاً متقدماً يقوم على دمج النقد الصادر عن البنك المركزي وودائع البنوك التجارية ضمن بنية رقمية متكاملة. يتيح هذا النموذج تعزيز سرعة وكفاءة المدفوعات، وتوسيع الوصول المالي، وتقوية الرقابة على النظام النقدي، دون المساس بثقة الجمهور في العملة أو استقرار السياسات النقدية. كما يشير التطور التكنولوجي المستمر إلى أن الابتكارات في مجال المدفوعات والعملات الرقمية تؤثر على مكوّن النظام النقدي معاً، مما يفرض على البنوك المركزية الموازنة بعناية بين دعم الابتكار وحماية استقرار النظام المالي، مع مراعاة تداعياتها على دور البنوك التجارية وهيكل العمل المالي (Carstens, 2019).

كما تُظهر التجارب التطبيقية في مجال العملات الرقمية متعددة البنوك المركزية، مثل Project Dunbar وProject mBridge، الإمكانيات العملية لبناء أنظمة تسوية رقمية عابرة للحدود تحت إشراف رسمي، مع تحسين سرعة المدفوعات وتقليل مخاطر التسوية، مع بقاء قضايا الحوكمة والتوافق القانوني تحدياً قائماً. (HubInnovation, 2022)

ويبرز مفهوم السجل الموحد إمكانيات دمج أصول البنك المركزي الرقمية مع الأموال الرمزية الخاصة على منصة قابلة للبرمجة، ما يتيح تسوية فورية وآمنة للمعاملات، ويُسهّم في تنفيذ عقود ذكية معقدة، مع

تعزيز مرونة النظام النقدي وتحسين الشمول المالي، مع ضرورة الإشراف والتنظيم للحفاظ على تفرد النقود وتقليل المخاطر النظامية. (BIS, 2023)

3. السياسة النقدية الجزائرية وتحديات المعاملات المالية خارج النظام المصرفي:

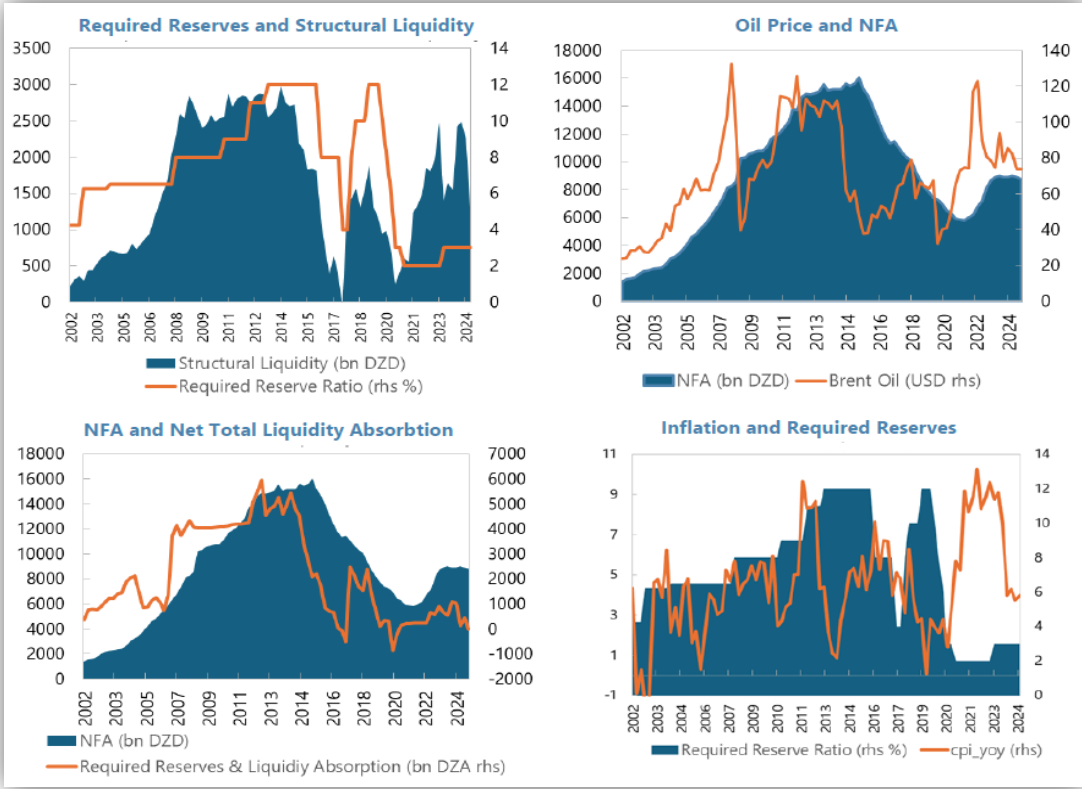
تُمَارَس السياسة النقدية الجزائرية في بيئة اقتصادية تتسم بترسخ الطابع الريعي واتساع المعاملات المالية خارج النظام المصرفي، ما أفرز اختلالات هيكلية حدّت من فعالية أدواتها. وقد أسهمت هيمنة التعامل النقدي في تعميق فجوة الوساطة المالية وتقليص نطاق الإشراف والرقابة الاحترازية.

1.3 التشخيص الهيكلي، تطور السياسة النقدية في ظل الربعية المالية وهيمنة التعامل النقدي:

تُمَثِّل استدامة الاستقرار المالي أحد التحديات الهيكلية الجوهرية التي تواجه الاقتصادات ذات الطابع الريعي؛ وفي هذا السياق، لا يُنظر إلى التحوّل الرقمي في الجزائر بوصفه تحديثاً تقنياً فحسب، بل كضرورة استراتيجية لإعادة هندسة الوساطة المالية وتعظيم كفاءتها التخصيصية. يهدف هذا التحليل إلى ربط التشخيص التاريخي للإطار النقدي (2002-2024) والذي يكشف عن إخفاقات هيكلية في العزل عن الصدمات الخارجية وتوجيه الائتمان، بالمبررات النقدية والمالية للتحوّل الرقمي. كما يناقش كيف يمكن لهذا التحوّل أن يستدرك القصور التاريخي عبر تحسين البيانات النقدية، وتعزيز الشفافية، وتمكين سياسة نقدية أكثر استقلالية وفعالية، بما يسهم في تخفيف المخاطر النظامية.

تُمَثِّل المسار الزمني للسياسة النقدية الجزائرية (2002-2024) نموذجاً صارخاً للتبعية الهيكلية لإيرادات الهيدروكربونات، حيث تحوّلت الأدوات النقدية من أدوات توجيه مستقلة إلى مجرد وسائل لامتناع صدمات الخارج. لقد أفرز هذا الارتباط العضوي إخفاقاتاً ثلاثياً: جمود قناة سعر الفائدة، اختراق صدمات التضخم المستورد، وتشوه هيكل الائتمان لصالح التمويل الحكومي. هذا التشخيص التاريخي ليس سرداً للماضي، بل هو تشریح للقيود الهيكلية التي يُشكل تجاوزها المدخل الحقيقي لأي إصلاح نقدي أو مالي لاحق، بما في ذلك الانتقال نحو الرقمنة.

الشكل المركب: عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر والإطار الوطني للأسعار والتضخم 2002-2024



المصدر : (IMF, 2025)

يُظهر التتبع الزمني للفترة (2002-2024) تحولاً جذرياً في البيئة النقدية الجزائرية محكوماً بصدمتين خارجيتين حادتين؛ ففي المرحلة الأولى (2002-2014)، أدى صعود أسعار خام برنت من مستويات 20-25 دولاراً لتتجاوز عتبة 110 دولارات إلى قفزة مطردة في صافي الأصول الأجنبية (NFA) من 2000 مليار دج لتلامس ذروة تاريخية عند 16000 مليار دج عام 2014. وقد ولد هذا التدفق "سيولة هيكلية" ضخمة في المنظومة البنكية تجاوزت عتبة 3000 مليار دج، مما دفع بنك الجزائر لتبني سياسة "تعقيم" نقدي عبر رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي تدريجياً لتصل إلى 12%، بالتزامن مع عمليات استيعاب سيولة بلغت ذروتها عند 5000 مليار دج، وهو ما ساهم في كبح التضخم السنوي غالباً ضمن نطاق 2-6%.

إلا أن صدمة انهيار الأسعار عام 2015 غيرت هذه المعادلة، حيث تسبب هبوط النفط لمستويات 40-50 دولاراً في تآكل المصداق الخارجية بنحو 50% لتصل إلى حدود 8000 مليار دج بحلول 2020، وانكشمت السيولة الهيكلية بحدة لتصل إلى مستويات حرجة قرب الصفر عام 2017. استجاب البنك المركزي لهذا الشح بتيسير نقدي اضطراري، حيث خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى أدنى مستوياتها عند 2% عام 2021، وتحولت عمليات الامتصاص إلى "حقن سيولة" بقيمة سالبة بلغت قرابة 1000 مليار دج.

أما الفترة الأحدث (2022-2024)، فقد كشفت عن تعقيدات بنوية، فعلى الرغم من تعافي أسعار النفط فوق 80 دولاراً وتحسن صافي الأصول الأجنبية نحو 10000 مليار دج، إلا أن المنظومة شهدت صدمة تضخمية غير تقليدية تجاوزت ذروتها 9% عام 2022 رغم بقاء الاحتياطي الإلزامي منخفضاً عند 3%، مما يشير إلى ضعف قنوات الانتقال المحلي وتأثر الاستقرار السعري بعوامل التضخم المستورد. يخلص هذا المسار إلى أن السياسة النقدية ظلت "رهينة" لدورة السلع الأساسية، مما يستدعي إطاراً نقدياً أكثر استقلالية، يعتمد على الرقمنة المالية لتعميق الأسواق وفصل إدارة السيولة النفطية عن هدف الاستقرار النقدي الداخلي.

يكشف هذا التحليل الزمني أن فعالية السياسة النقدية الجزائرية ظلت رهينة بشكل كبير لتدفقات القطاع الهيدروكربوني، حيث يظهر ارتباط شبه كامل بين مسار صافي الأصول الأجنبية وسعر النفط حتى منتصف العقد الماضي. وقد نجحت الأدوات الكمية، وعلى رأسها الاحتياطي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة، في إدارة كميات السيولة المتقلبة المرتبطة بدورة النفط، إلا أنها أخفقت في ثلاثة أبعاد حاسمة:

- تطوير قناة انتقال فعالة عبر سعر الفائدة (الذي بقي جامداً عند 3% لسنوات)
- عزل الاقتصاد المحلي عن صدمات التضخم المستورد (كما ظهر في ذروة 2022)
- توجيه الائتمان بكفاءة نحو القطاع الإنتاجي الخاص (حيث استحوذت الحكومة على 53% من إجمالي الائتمان). وهذا الإخفاق الثلاثي يؤسس لحاجة ماسة إلى إطار نقدي وسيط أكثر تطوراً، قادر

على فصل إدارة السيولة النفطية عن تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي المستقل، عبر تعميق الأسواق المالية وتبني سياسة سعر فائدة أكثر مرونة ونشاطاً.

2.3 الإطار القانوني الحالي: مدى تمكين رقمنة المعاملات البنكية والرقابة الاحترازية:

في ضوء القيود الهيكلية التي تعيق انتقال السياسة النقدية، يكتسي الإطار القانوني والتنظيمي دوراً محورياً في تحديد مدى قابلية رقمنة المعاملات البنكية للتفعيل المؤسسي. ويقتضي تقييم هذا التحول تحليل المسار التشريعي الذي حكم تطور أنظمة الدفع والوساطة المصرفية وأدوات الرقابة الاحترازية، بوصفه الإطار الناظم للانتقال من الضبط التقليدي إلى المراقبة الوقائية المرتكزة على البيانات.

الجدول 01: من الضبط المؤسسي إلى الرقابة الاستباقية: قراءة تشريعية في مسار رقمنة القطاع المصرفي الجزائري.

| المرحلة الزمنية | النص التشريعي / التنظيمي | المضمون الاقتصادي والمؤسسي | الدلالة في مسار الرقمنة والمراقبة |
|-----------------|---|---|---|
| 2001 | الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 | تعزيز استقلالية بنك الجزائر وتعديل قانون النقد والقرض | إرساء الأساس المؤسسي لاستقلال السياسة النقدية |
| 2003 | الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 | إعادة تنظيم الإطار القانوني للنقد والقرض | تدعيم الإطار التنظيمي للقطاع المصرفي والرقابة |
| 2005 | القانون رقم 05-01 المؤرخ في 6 فبراير 2005 | مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب | إدخال مبدأ "اعرف عميلك" (KYC) واليقظة المالية |
| | النظام رقم 05-06 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005 | تنظيم المقاصة لأوامر الدفع الكثيفة | اعتبار أنظمة الدفع بنية تحتية نظامية مهمة |
| | النظام رقم 05-07 المؤرخ في 28 ديسمبر 2005 | أمن أنظمة الدفع | حماية واستقرار البنية التحتية الرقمية للدفع |
| 2008 | النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 | رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك | تعزيز صلابة واستقرار النظام المصرفي |

رقمنة المعاملات البنكية في الجزائر، رافعة هيكلية لتعزيز فعالية السياسة النقدية

| | | | |
|--|---|--|------|
| الانتقال إلى إدارة مخاطر متقدمة وتعزيز الإطار التطبيقي | معاملات سيولة البنوك والمؤسسات المالية | التعليمية 07- 2011 الصادرة عن بنك الجزائر في 21 ديسمبر 2011 | 2011 |
| | يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة . | النظام 04-11 المؤرخ في 24 ماي 2011 | |
| تقوية الحوكمة والرقابة الداخلية المستمرة | الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية | النظام رقم 08-11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 | |
| تحويل البيانات الائتمانية إلى رأسمال معلوماتي | إنشاء مركزية المخاطر | النظام رقم 01-12 المؤرخ في 20 فبراير 2012 | 2012 |
| تعزيز الرقابة الاحترازية وتحسين إدارة المخاطر الائتمانية | نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية+ تصنيف القروض وتكوين المخصصات | نظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 فبراير 2014 | 2014 |
| إبراز حدود التحكم في الكتلة النقدية M3 والسيولة | التمويل غير التقليدي (تمويل عجز الميزانية) | القانون رقم 10-17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 | 2017 |
| توليف بين الاستقرار النقدي والابتكار (عملة رقمية، صيرفة إسلامية، بنوك رقمية) | القانون النقدي والمصرفي الجديد تعزيز حوكمة النظام المصرفي و على رأسه بنك الجزائر | القانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023 | 2023 |
| رقابة مبنية على المخاطر + تحديث متواصل للمخاطر | الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (معدل لاحقًا) | النظام رقم 03-24 المؤرخ في 24 يوليو 2024 | 2024 |
| تعزيز الرقابة المستمرة واليقظة تجاه الزبائن والعمليات | العناية الواجبة (Due Diligence / واجب اليقظة) | التعليمية رقم 24-03 المؤرخة في 24 نوفمبر 2024 | |

| | | | |
|---|---|--|---------------|
| | تتعلق بالتحويلات الإلكترونية | تعلية رقم 04-2024 المؤرخة في 24 نوفمبر 2024 | |
| تشديد اليقظة - منع/تقييد الكاش - ثم مرونة مشروطة بحجم الأعمال (دفع غير نقدي أولوية) | تنظيم الإبداعات النقدية في الحسابات التجارية | مذكرات بنك الجزائر 02/DGIG/2025 22/12/2025 01/DGIG/2026 04/01/2026 | 2025- 2026 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات موقع بنك الجزائر

يبرز الجدول تطوراً تشريعياً متراكماً للنظام المصرفي الجزائري، حيث انتقل من نموذج ضبط مؤسسي تقليدي يركز على تصحيح الاختلالات الناتجة عن الأزمات المالية السابقة، إلى إطار رقابي استباقي يعتمد على إدارة المخاطر البيانية والرقمنة كأداة استراتيجية لتعزيز الاستقرار النقدي. بدءاً من تعزيز استقلالية بنك الجزائر في 2001، وإعادة هيكلة الإطار القانوني للنقد والقروض في 2003، تطور التنظيم نحو دمج أنظمة الدفع الرقمية كبنى تحتية نظامية في 2005، مع إدخال مبادئ اليقظة المالية ومكافحة غسل الأموال لتحويل الرقابة من آلية شكلية إلى عملية تتبع ديناميكي للتدفقات. عمقت الإصلاحات ما بعد الأزمة المالية العالمية (2011-2014) هذا المسار عبر ترسيخ إدارة السيولة، الملاءة، والمخاطر الائتمانية، مع إنشاء مركزية مخاطر تحول البيانات إلى رأسمال معلوماتي للرقابة الكلية. ومع ذلك، كشفت تجربة التمويل غير التقليدي في 2017 عن حدود التحكم في الكتلة النقدية في اقتصاد يغلب عليه السيولة النقدية، مما دفع نحو رقمنة أكثر جذرية في القانون 23-09 لعام 2023، الذي يوازن بين الابتكار التكنولوجي (مثل العملات الرقمية) والاستقرار. أخيراً، تعكس الإصلاحات الأحدث (2024-2026)، بما فيها النظام 03-24 والمذكرات الداخلية لبنك الجزائر، انتقالاً إلى رقابة مبنية على المخاطر مع تقييد الإبداعات النقدية، مما يعزز الرقمنة كشرط بنوي للشفافية، وإن كان يتطلب توفيقاً مع الواقع الاقتصادي لتجنب اختلالات انتقالية.

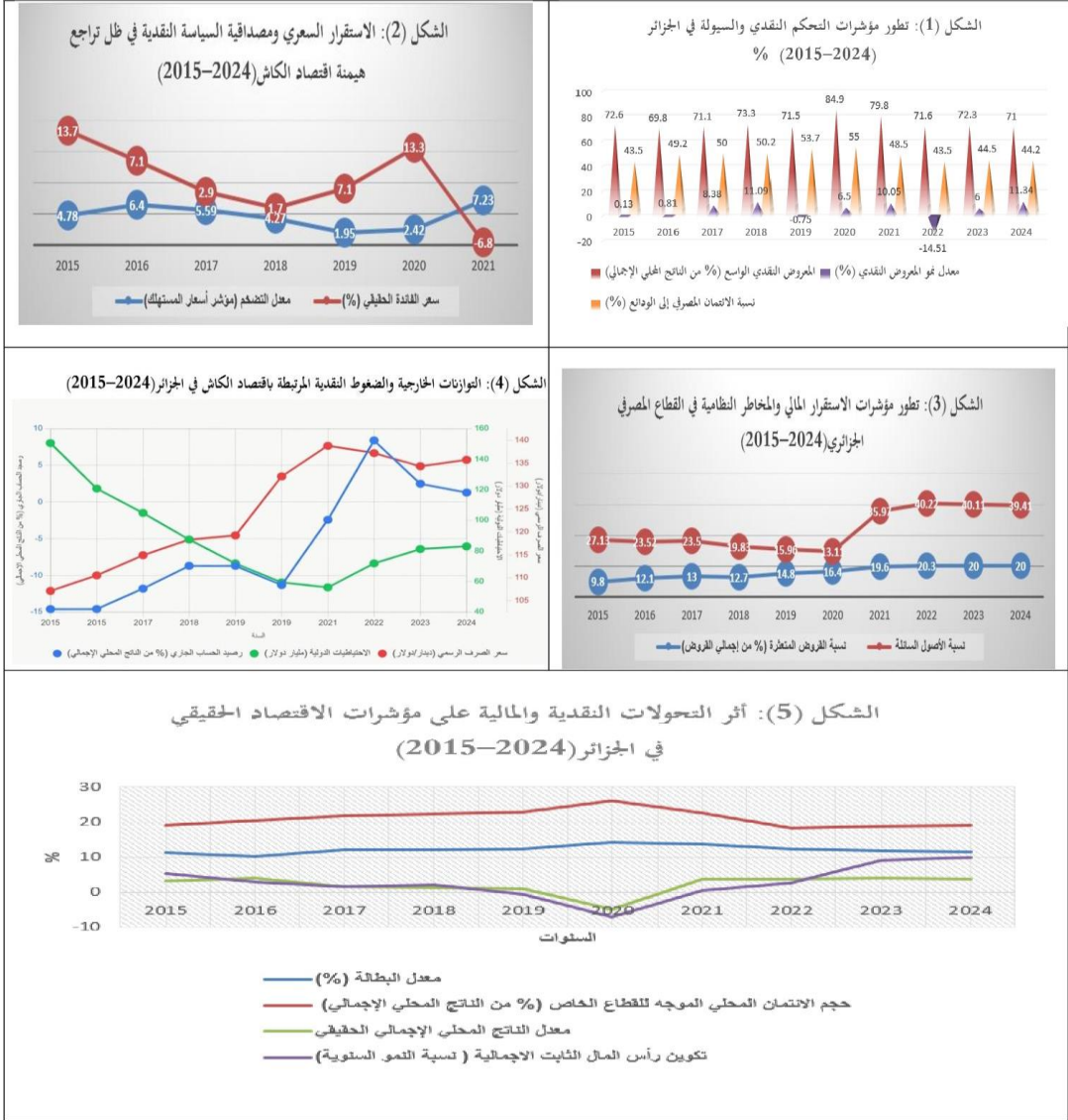
4. رقمنة المعاملات البنكية: المبررات النقدية وآليات التطبيق:

تُعَدّ رقمنة المعاملات البنكية أحد المداخل النقدية الجوهرية لمعالجة الاختلالات الوظيفية التي تعاني منها السياسة النقدية، ولا سيما في ظل ضعف قنوات انتقالها وتراجع فعالية الوساطة البنكية التقليدية. ويكتسب هذا التحول أهمية خاصة في الاقتصاد الجزائري، حيث تفرض اختلالات الوساطة البنكية وهيمنة التعامل النقدي ضرورة إعادة هيكلة المجال النقدي عبر أدوات رقمية قابلة للقياس والتحليل الكمي.

1.4 الرقمنة البنكية كمدخل لتعزيز فعالية السياسة النقدية وقنوات انتقالها:

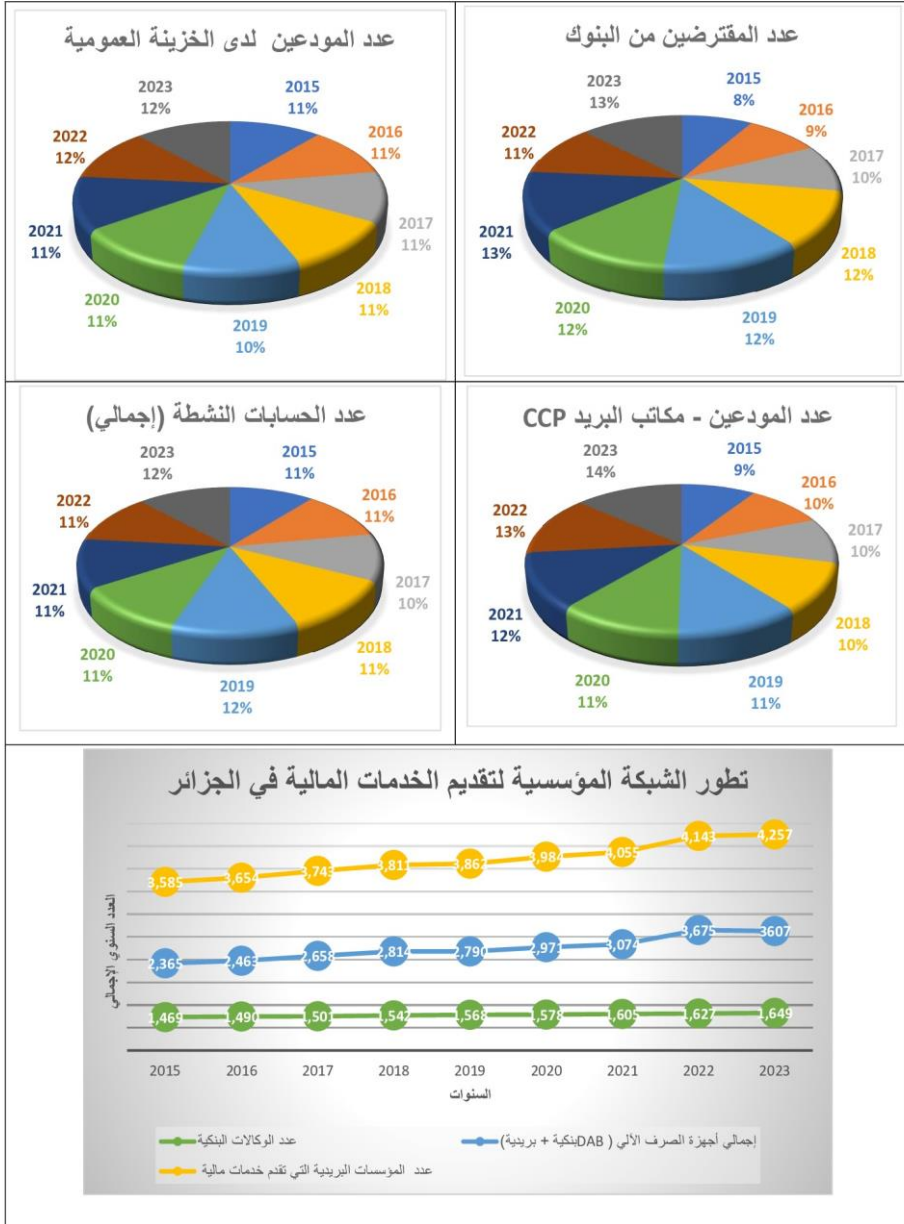
تُجسّد رقمنة المعاملات البنكية تحولاً مؤسسياً عميقاً يتجاوز مجرد التحديث التكنولوجي، لتغدو آلية إصلاحية فاعلة لمعالجة الاختلالات البنوية التي طالما قيّدت نجاعة السياسة النقدية. إذ يسهم نقل التدفقات المالية من دائرة التداول النقدي غير المرصود إلى قنوات رقمية قابلة للتتبع في تحسين جودة المعلومات النقدية، وتعزيز دقة أدوات القياس، بما يدعم الطابع الاستباقي وفعالية تدخلات السلطة النقدية. ويستند تحليل هذا الدور إلى مقارنة تركيبية لمجموعة من المؤشرات النقدية والمالية والبنوية، تُمكن من تقييم إسهام الرقمنة في تحسين آليات انتقال السياسة النقدية، وتعزيز الرقابة الاحترازية الكلية، والحد من المخاطر النظامية الناجمة عن هيمنة المعاملات خارج الإطار المصرفي. ويأتي ذلك في إطار مسار استراتيجي يهدف إلى ترسيخ استقرار مالي أكثر متانة، وتعزيز الاستقلالية النقدية. كما تتيح رقمنة المعاملات البنكية توسيع قاعدة الشمول المالي ودمج الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي ضمن الدائرة الرسمية، بما يحدّ من التشوهات في بنية العرض النقدي ويعزز قابلية أدوات السياسة النقدية للتكيف مع الصدمات. وفي هذا السياق، تمثل الرقمنة رافعة مؤسسية لتحسين التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاحترازية، بما يدعم استدامة الاستقرار المالي ويقلّص هوامش عدم اليقين في اتخاذ القرار النقدي. ويُستكمل هذا التحليل بعرضٍ مركّب لتطور مجموعة من المؤشرات البنكية في الجزائر خلال الفترة 2015-2023، بما يسمح برصد ديناميكيات التحول الرقمي في أنماط الدفع والادخار، وتقييم درجة اندماج المؤسسات البنكية في مسار رقمنة المعاملات، وإبراز انعكاس ذلك على اختلالات القياس النقدي وفجوة انتقال السياسة النقدية.

رسم بياني مركب للمؤشرات الداعمة لرقمنة المعاملات البنكية، من اختلالات القياس النقدي إلى فجوة الانتقال 2015-2024



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل (6): عرض مركب لتطور مجموعة من المؤشرات البنكية والبريدية في الجزائر 2015-2023



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر [/https://www.bank-of-algeria.dz/ar](https://www.bank-of-algeria.dz/ar)

يُشكّل قياس فعالية السياسة النقدية في اقتصادات تعاني من هيمنة القطاع غير المصرفي تحدياً منهجياً جوهرياً، حيث يحول غياب الرصد الشامل للتدفقات دون تقدير دقيق للمعروض الحقيقي ويعطل آليات انتقال الإشارات النقدية. يحلل هذا الجزء ستة مؤشرات قياسية مترابطة، تعكس مجتمعة الطبيعة المعقدة للإعاقاة الوظيفية التي تواجهها السياسة النقدية الجزائرية، وتُبرر الحاجة إلى رافعة هيكلية تعيد ربط الحلقات المقطوعة في القناة النقدية.

أولاً: تحليل المؤشرات الكمية: قراءة في العلاقات الهيكلية الداعمة للتحويل الرقمي:

الشكل (1): تطور مؤشرات التحكم النقدي والسيولة

تُبرز المعطيات وجود مفارقة هيكلية واضحة، إذ ظلّ المعروض النقدي الواسع عند مستويات مرتفعة نسبياً تراوحت بين 69.8% و84.9% من الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل ضعف ملحوظ في توظيف هذه السيولة داخل القنوات الائتمانية الرسمية، حيث لم تتجاوز نسبة الائتمان إلى الودائع 55% في أفضل حالاتها (2020)، وتراجعت إلى 43.5% خلال سنتي 2015 و2022. ويعكس هذا التباين الكمي تسرباً مستمراً للسيولة خارج النظام الائتماني المنظم. كما أن التقلبات الحادة في معدل نمو المعروض النقدي، من -0.75% في 2019 إلى 14.51% في 2022، لا تعبّر عن مرونة في إدارة السياسة النقدية، بقدر ما تعكس محدودية قدرتها على ضبط السيولة في بيئة يهيمن عليها اقتصاد نقدي موازٍ واسع وغير مرصود بدقة. وتدل هذه الديناميكية على أن أي مسار رقمي يستهدف تحسين الفعالية النقدية يجب أن يركّز أساساً على سد فجوة تتبع مسارات السيولة غير الرسمية.

الشكل (2): الاستقرار السعري ومصدقية السياسة النقدية

يُظهر تحليل العلاقة بين التضخم وسعر الفائدة الحقيقي تآكلاً واضحاً في مصداقية أداة السياسة النقدية الأساسية. ففي سنة 2022، ومع بلوغ معدل التضخم 9.27%، انزلق سعر الفائدة الحقيقي إلى مستوى سلبي عميق بلغ -12.2%، وهو ما يعكس تعطلاً فعلياً لقناة انتقال السياسة النقدية. كما سبق الارتفاع الحاد في التضخم خلال 2021 إلى 7.23% تحوّل سعر الفائدة الحقيقي إلى -6.8%، بما يؤكد هيمنة الصدمات العرضية والعوامل الخارجية وتوقعات التضخم على حساب الإشارات النقدية. ويبرز

هذا الوضع الحاجة إلى نظام رقمي داعم للسياسة النقدية، قائم على بيانات آنية تربط التغيرات النقدية بسلوك الأسعار والاستهلاك، بما يسمح باستعادة مصداقية الإشارة النقدية.

الشكل (3): تطور مؤشرات متانة القطاع المصرفي والمخاطر النظامية

تكشف المؤشرات عن تصاعد مقلق في المخاطر النظامية داخل القطاع المصرفي الرسمي، حيث ارتفعت نسبة القروض المتعثرة من 9.8% في 2015 إلى نحو 20% في 2024، بالتوازي مع بقاء نسبة الائتمان إلى الودائع عند مستويات منخفضة. ويشير ذلك إلى تركّز متزايد للمخاطر داخل نطاق مصرفي ضيق، في وقت يغادر فيه جزء معتبر من النشاط الاقتصادي الأقل مخاطرة القنوات الرسمية. كما تعكس القفزة السريعة في نسبة الأصول السائلة، من 13.11% في 2020 إلى 35.97% في 2021، ثم استقرارها فوق 39% لاحقاً، سلوكاً دفاعياً من البنوك يرفع كلفة الوساطة ويقيد التمويل. وتُبرز هذه المعطيات الحاجة إلى رقمنة توفر معلومات أدق حول جودة المقرضين وسلوكهم عبر مختلف القنوات، بما يسمح بتحسين تخصيص الائتمان وإدارة المخاطر.

الشكل (4): التوازنات الخارجية والضغوط النقدية المرتبطة باقتصاد الكاش

يعكس تطور هذا المؤشر القيود الخارجية المفروضة على هامش تحرك السياسة النقدية. فقد تراجعت الاحتياطيات الدولية من 150.6 مليار دولار في 2015 إلى 56.2 مليار دولار في 2021، بالتزامن مع اتساع عجز الحساب الجاري إلى 14.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع سعر الصرف الرسمي من 107.1 دينار/دولار إلى 138.8 دينار/دولار. وتكشف هذه التطورات عن انتقال مباشر للضغوط الخارجية نحو الاقتصاد غير المصرفي. ورغم التحسن اللاحق في المؤشرات، مع بلوغ الاحتياطيات 83 مليار دولار في 2024 وتحقيق فائض في الحساب الجاري قدره 8.4% في 2022، فإن هذا التحسن يعكس أساساً تحسناً في الظروف الخارجية وليس إصلاحاً هيكلياً داخلياً. وفي هذا السياق، يمكن للرقمنة أن تعزز استقلالية السياسة النقدية من خلال تتبع تدفقات العملة الأجنبية خارج القنوات الرسمية.

الشكل (5): أثر التحولات النقدية والمالية على مؤشرات الاقتصاد الحقيقي:

تُبرز المؤشرات انفصلاً واضحاً بين متغيرات السياسة النقدية ومؤشرات الاقتصاد الحقيقي. فعلى الرغم من تذبذب نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص بين 19.2% و 26.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وتقلب النمو الحقيقي من 3.9%+ في 2016 إلى 5%- في 2020، ظل معدل البطالة مرتفعاً ومستقرًا نسبيًا بين 10.2% و 14.1% والأكثر دلالة أن ارتفاع نسبة الائتمان إلى 26.1% في 2020 لم يُخل دون اختيار تكوين رأس المال الثابت إلى 7.2%-، ما يشير إلى تعطل قناة انتقال السياسة النقدية نحو الاستثمار. ويمكن للرقمنة أن تسهم في إعادة ربط هذه الحلقات عبر تتبع مسار الائتمان من المصدر إلى الاستخدام النهائي وربطه ببيانات النشاط الاقتصادي الفعلي.

الشكل (6): تطور البنية التحتية البنكية الداعم لرقمنة المعاملات

يعكس تطور البنية التحتية البنكية، من خلال ارتفاع عدد أجهزة الصرف الآلي من 2,365 إلى 3,607 وزيادة عدد الحسابات النشطة من 15.8 مليون إلى 17.5 مليون، تقدمًا كمياً غير مكتمل. إذ تبرز الفجوة الهيكلية عند مقارنة عدد المودعين في مكاتب البريد، الذي بلغ نحو 28 مليون في 2023، بعدد المقترضين البنكيين الذي لم يتجاوز 1.49 مليون. وتمثل هذه الفجوة، بنسبة تقارب 18.8 إلى 1، العائق البنوي الرئيس أمام فعالية الوساطة المالية. كما تشكل في الوقت ذاته مجالاً محوريًا لرقمنة المعاملات، من خلال تحويل الكتلة الادخارية الكبيرة إلى بيانات ائتمانية قابلة للتحليل، بما يسمح بتوسيع القاعدة الائتمانية وتعزيز فعالية السياسة النقدية.

ثانياً: الأسس التشخيصية، تشريح الإعاقة الوظيفية للنظام النقدي:

يُظهر التحليل المركب وجود ثلاث إعاقات وظيفية مترابطة تُشكّل ما يمكن وصفه بـ الحلقة المفرغة للضعف النقدي:

✓ **إعاقة القياس والرصد:** تتجسد في الفجوة بين السيولة الكلية والسيولة الخاضعة للرقابة، حيث استقر النقد خارج البنوك عند نحو 34.7% من M2، أي ما يقارب 8,300 مليار دينار في 2023،

ما يؤدي إلى تقديرات غير دقيقة للمعروض النقدي وتقلبات حادة في نموه بين -0.75% و $+14.5\%$

✓ **إعاقة الوساطة والانتقال:** تظهر من خلال ضعف تحويل المدخرات إلى ائتمان منتج، إذ استقرت نسبة الائتمان إلى الودائع عند حدود 44% ، مع فجوة واسعة بين 28 مليون مودع و 1.5 مليون مقترض فقط، وهو ما يفسر انفصال الائتمان عن الاستثمار وتراكم المخاطر داخل القطاع المصرفي الرسمي.

✓ **إعاقة المصدقية والتأثير:** تتمثل في انفكك العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ونتائجها الكلية، حيث أدى التضخم المرتفع (9.27%) إلى سعر فائدة حقيقي سلبي عميق (-12.2%)، إلى جانب اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي بأكثر من 70% ، ما يعكس ضعف قدرة السياسة النقدية على توجيه التوقعات واحتواء الضغوط الخارجية في ظل اقتصاد نقدي موازٍ نشط.

2.4 اختلالات الوساطة البنكية وديناميكيات التحول نحو المعاملات الرقمية في الاقتصاد الجزائري

تُظهر التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة $2022-2024$ أن التحول نحو المعاملات البنكية والرقمية بات ضرورة هيكلية في ظل محدودية فعالية النموذج النقدي القائم على التداول النقدي. فقد بلغ النقد المتداول خارج البنوك نحو 32% من $M2$ سنة 2022 ، بما يعكس ضعف الشمول المالي واتساع الفجوة مع الاقتصاد غير الرسمي. كما كشف التباين بين النمو القوي للودائع ($+18.2\%$) وبطء نمو القروض الموجهة للاقتصاد ($+3.3\%$) عن قصور هيكلية في الوساطة البنكية، حدّد من قدرة الجهاز المصرفي على توجيه السيولة نحو النشاط المنتج، وأضعف فعالية أدوات التحكم النقدي (Banque & d'Algérie., 2023).

وفي سنة 2023 ، ورغم لجوء السياسة النقدية إلى أدوات ترشيد السيولة وتنظيم الكتلة النقدية، والتي أسفرت عن تراجع فائض السيولة البنكية بأكثر من 20% وتسارع نمو الائتمان إلى 5.8% مقابل تباطؤ نمو الودائع إلى 2.7% ، إلا أن الأثر ظلّ محدوداً من حيث تعديل السلوك المالي، إذ بقي الاستخدام البنكي موجّهاً أساساً نحو سحب النقد بدل توسيع قاعدة المدفوعات غير النقدية. ويؤكد ذلك

أن فعالية السياسة النقدية التقليدية تظل مشروطة، بل ومقيدة، في ظل استمرار هيمنة التداول النقدي واتساع المعاملات خارج القنوات البنكية الرسمية. (Banque & d'Algérie, 2024)

يُظهر التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2024 تقدّمًا ملموسًا في تحديث الجهاز المصرفي وتعزيز الوساطة المالية، في إطار توسيع الشمول المالي وتحسين تخصيص الموارد. فقد بلغ عدد المؤسسات المصرفية والمالية 28 مؤسسة (20 بنكًا و 8 مؤسسات مالية)، مع توسّع الصيرفة الإسلامية إلى 12 بنكًا، بما يدعم تنويع أدوات الادخار واستقطاب السيولة خارج القنوات غير الرسمية. وسجلت الودائع المصرفية نموًا قدره 8.91% بين 2023 و 2024، مدفوعة بارتفاع الودائع تحت الطلب (7.63%) والودائع لأجل (9.68%)، مع استمرار هيمنة البنوك العمومية بأكثر من 85.5% من إجمالي الموارد، وتمركز الودائع لأجل لدى القطاع الخاص بنسبة 65.4% مقابل 33.8% للقطاع العمومي.

أما على صعيد التمويل، فقد ارتفع قائم القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة 5.3%، بوتيرة أعلى لدى البنوك الخاصة (9.6%) مقارنة بالعمومية (4.5%)، مع توجيه 59.4% من الائتمان للقطاع الخاص. كما واصلت الصيرفة الإسلامية ديناميكيته، بزيادة الودائع 17% والتمويلات 16%، وهيمنة المراجعة (32.63%)، بنمو (24.5% والإجارة نمو). (21.2% وبالتوازي، تسارع التحول الرقمي للمدفوعات، حيث ارتفع حجم معاملات TPE بنسبة 39.6% وقيمتها 41.4%، ووقفت المدفوعات عبر الإنترنت بأكثر من 60%.

في المقابل، تكشف المؤشرات النقدية استمرار قيود بنوية؛ إذ نما M2 بنسبة 9.03% في 2024 مع بقاء النقد خارج البنوك عند 33.53% من M2 مساهمًا بـ 39.30% من نموه، إلى جانب ارتفاع الديون المتعثرة إلى 2,275 مليار دينار (18.44% من الإجمالي) مع تركّز 93.58% منها في البنوك العمومية. ويؤكد ذلك أن تعميق التحول نحو المعاملات البنكية والدفع غير النقدي شرطٌ هيكلي لتحسين ضبط السيولة وفعالية السياسة النقدية. (Bank & Algeria, 2025).

استكمالًا لهذا التحليل، تُبيّن معطيات النقد وسوق الصرف في الجزائر خلال الفترة 2019-2025 أن استمرار تداول السيولة خارج القنوات البنكية شكّل قيدًا بنويًا على فعالية السياسة النقدية

واستقرار سوق الصرف. فقد ارتفع حجم النقد المتداول خارج البنوك من 5,437.6 مليار دينار سنة 2019 إلى 6,140.7 مليار دينار سنة 2020، أي بزيادة 12.93%، ليستقر عند مستويات تمثل نحو 34.73% من الكتلة النقدية الواسعة (M2)، مع بقائه فوق ثلث المعروض النقدي خلال 2021-2024، حيث بلغ في 2023 حوالي 8,300.76 مليار دينار. ويعكس هذا المسار محدودية قابلية التبع النقدي واتساع السيولة المتداولة خارج النظام المصرفي. وبالتوازي، اتسعت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار الجزائري لتتجاوز 70% في سنة 2025، حيث بلغ سعر اليورو في السوق غير الرسمية نحو 263 دينارًا مقابل 152 دينارًا رسميًا، والدولار 229 دينارًا مقابل نحو 129 دينارًا، ما يعكس قوة الطلب النقدي غير الرسمي على العملة الصعبة وارتباطه البنوي بانتشار التداول خارج الإطار البنكي. (Mebtoul, 2025)

لقد شكّلتا المعاملات البنكية الرسمية وتعميق الوساطة المالية إطارًا داعمًا لهذا المسار؛ فقد حافظ الاقتصاد على وتيرة نمو حقيقي مستقرة بلغت 4.1% في 2023 و 3.7% في 2024، ليستقر عند 4.1% خلال النصف الأول من 2025، مدفوعًا أساسًا بديناميكية القطاعات خارج المحروقات وتسارع الاستثمار. وانعكس هذا المسار في اتساع النشاط الاقتصادي المنظم وارتفاع واردات التجهيز، بما يشير إلى تعمق الروابط داخل الاقتصاد الرسمي. وعلى الصعيد النقدي، تزامن هذا الزخم مع تباطؤ نمو الكتلة النقدية واستمرار متانة الائتمان الموجه للقطاع الخاص، ما يعكس تحسنًا تدريجيًا في قابلية التحكم النقدي. كما أسهم الانخفاض المتواصل للتضخم، من 9.3% خلال 2022-2023 إلى 4.0% في 2024 ثم 1.7% في 2025، في تعزيز الثقة في القنوات المالية الرسمية. وتدل هذه المؤشرات مجتمعة على أن التحول نحو اقتصاد أكثر اعتمادًا على المعاملات البنكية لم يعد نتاج تدخلات نقدية ظرفية، بل أصبح جزءًا من مسار تحوّل هيكلي في أنماط النمو والاستثمار، بما يعزز فعالية السياسة النقدية ويحد من المخاطر النظامية في الأجلين المتوسط والطويل (Bank W. , 2025).

5. خاتمة:

تُظهر نتائج التحليل الكمي للفترة 2015-2024 أن الاقتصاد الجزائري بلغ مرحلة حرجة في مساره النقدي، اتّسمت بالكشف عن حدود النموذج النقدي السائد وظهور اختلالات بنيوية متراكمة قيدت فعالية السياسة النقدية. فقد برز ضعف واضح في قدرة السلطة النقدية على قياس المعروض النقدي الفعلي نتيجة اتساع التداول خارج القطاع المصرفي، إلى جانب قصور هيكلية في الوساطة المالية تجلّى في محدودية تحويل المدخرات إلى ائتمان منتج، فضلاً عن تراجع مصداقية أدوات السياسة النقدية وانخفاض قدرتها على التأثير في السلوك الاقتصادي الحقيقي. وتعكس هذه المؤشرات انفصلاً بنيوياً بين الإطار النقدي الرسمي والديناميكيات الفعلية للاقتصاد، بما يفرض مراجعة معمّقة لأدوات السياسة النقدية وقنوات انتقالها.

وفي هذا السياق، يبرز التحول نحو رقمنة المعاملات البنكية بوصفه مدخلاً مؤسسياً لإعادة هندسة الفعالية التشغيلية للسياسة النقدية، عبر إعادة تنظيم قنوات الانتقال وتعزيز قابلية تتبع التدفقات النقدية. إذ يتيح هذا التحول توسيع نطاق الرصد النقدي وتحسين جودة المعلومات المتاحة لصانع القرار، من خلال إدماج جزء معتبر من السيولة المتداولة خارج القنوات الرسمية ضمن إطار رقمي قابل للتحليل، بما يساهم في تضيق الفجوة مع الاقتصاد غير الرسمي وتعزيز الأسس المعلوماتية التي تستند إليها تدخلات البنك المركزي. وتتجسد القيمة المضافة لهذا المسار التحويلي في قدرته على دعم الإنذار المبكر وتعزيز الرقابة الاحترازية الكلية، عبر توظيف البيانات الرقمية الناتجة عن المعاملات البنكية في الانتقال من سياسة نقدية قائمة على مؤشرات متأخرة إلى مقارنة أكثر استباقية ودقة في رصد المخاطر والحد من تراكم الاختلالات النظامية. غير أن النتائج تؤكد في المقابل أن الأثر الإيجابي للرقمنة يظل مشروطاً باستكمال الإطار المؤسسي والتنظيمي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتوسيع قاعدة الشمول المالي، واعتماد مقارنة رقابية قائمة على المخاطر، بما يضمن تحويل المكاسب التقنية إلى تحسين فعلي ومستدام في فعالية السياسة النقدية.

وعليه، تخلص الدراسة إلى أن الرقمنة البنكية الشاملة لا تمثل مجرد تحديث تقني، بل تشكّل رافعة هيكلية لإعادة بناء فعالية السياسة النقدية في الجزائر، من خلال تحويل البيانات المالية إلى مورد عمومي

داعم لقرار نقدي أكثر استنارة، ولنظومة مالية أكثر متانة وقدرة على دعم النمو المستدام في الأجلين المتوسط والطويل

6. التوصيات:

- اعتماد مسار تنظيمي تدريجي لإعادة توجيه التداول النقدي نحو القنوات البنكية والرقمية القابلة للتبوع، عبر تحديد سقف للمدفوعات النقدية وربط الامتثال بحوافز مؤسسية، بما يسمح بإدماج السيولة غير المتبوعة دون إحداث صدمات نقدية أو تشويه النشاط الاقتصادي.
- إرساء بنية تحتية وطنية سيادية للرصد النقدي القائم على البيانات، من خلال تطوير منصة موحدة لتحليل المعاملات البنكية في الزمن الحقيقي، بما يعزز دقة قياس المعروض النقدي الفعلي، ويحسن فهم سرعة دوران النقود، ويدعم الإنذار المبكر بالمخاطر النظامية.
- إعادة هندسة أدوات السياسة النقدية في اتجاه مقارنة أكثر تخصيصًا واستباقية، عبر اعتماد أسعار فائدة واحتياطي إلزامي ديناميكين مرتبطين بدورة الائتمان والقطاعات، بما يرفع فعالية انتقال السياسة النقدية ويحدّ من تشوهات السيولة.
- تعزيز كفاءة الوساطة المالية عبر تفعيل نماذج البنوك المفتوحة وتطوير منظومة وطنية للجدارة الائتمانية، تسمح بتقاسم آمن للبيانات المالية وتحويل المدخرات الخاملة إلى تمويل منتج، مع تحسين تخصيص الموارد وتقليص تركّز المخاطر.
- تفعيل نصوص قانون النقد والقرض المتعلقة بالعملة الرقمية، عبر هندسة مسار انتقالي لإصدار عملة رقمية (CBDC) تكون بمثابة 'مرساة نقدية رقمية' ترفع من كفاءة قنوات انتقال السياسة النقدية. مع ضرورة الربط بين هذا التحول وبين تطوير البنية التحتية للأمن السيبراني في القطاع البنكي لضمان استقرار المنظومة المالية وحماية سيادة النقدية في ظل التحولات الرقمية العالمية.
- توظيف البيانات الضخمة الناتجة عن رقمنة المعاملات البنكية ضمن نماذج الرقابة الاحترافية الكلية، بما يدعم الكشف المبكر عن الاختلالات المالية، ويحدّ من تراكم المخاطر النظامية، ويعزز الانتقال من رقابة تفاعلية إلى رقابة استباقية.

➤ اعتبار رقمته المعاملات البنكية شرطاً هيكلياً ضرورياً وليس كافياً بمفرده؛ إذ يجب أن تندرج ضمن رؤية إصلاحية شاملة تدمج بين التحديث التقني وبين تحفيز الاقتصاد الحقيقي وتنويع الصادرات خارج المحروقات، لضمان انتقال أثر السياسة النقدية من المجال الرقمي إلى الفعالية الاقتصادية الميدانية

7. قائمة المراجع:

1. Mebtoul, Abderrahmane. (2025, July 2). *Algeria: What solutions to the gap between the official and parallel exchange rates of the Algerian dinar?* Financial Afrik. Retrieved January 7, 2025, from <https://www.financialafrik.com>
2. AFI. (2025). *Institute for Security Studies – African Futures & Innovation Programme. (2026). Algeria: Current Path. Prepared by Blessing Chipanda, updated 14 August 2025 using IFs v7.84. Pretoria: Institute for Security Studies. Retrieved from African Futures platfor .*
3. Agustín Carstens .(2019) .The future of money and payments. Basel: Bank for International Settlements.
4. Bank و ،Algeria .(2025) .*Annual report on economic and monetary developments 2024. Algiers: Bank of Algeria .*
5. Banque و ،d'Algérie .(2024) .*Rapport annuel 2023 : Évolution économique et monétaire. Alger : Banque d'Algérie .*
6. Banque و ،d'Algérie .(2023) .*Rapport annuel 2022 : Évolution économique et monétaire. Banque d'Algérie .*
7. BIS .(2023) .*Blueprint for the future monetary system: Improving the old, enabling the new. Basel: BIS, Annual Economic Report . Bank for International Settlements.*
8. Christine Lagarde .(2020) .Payments in a digital world. Frankfurt am Main: European Central Bank.
9. ECB .(2021) .*European Central Bank. (2021). Non-bank financial intermediation in the euro area: Implications for monetary policy transmission and key vulnerabilities (Occasional Paper Series No. 270). Frankfurt am Main: European Central Bank .*

10. Erik Feyen ،Matthew Saal و ،Natarajan Harish .(2023) . *Fintech and the future of finance: Market and policy implications*. Washington, DC: World Bank Group .
11. HubInnovation .(2022) .*Multi-CBDC platforms can enhance cross-border settlement efficiency (BIS Innovation Hub et al., 2022a* .Basel: BIS Innovation Hub.
12. IMF .(2025) .*International Monetary Fund (IMF), Algeria: Selected Issues, IMF Country Report No. 25/271, prepared by Gian Plebani, William Gbohoui, and Charles Vellutini, Washington, DC: International Monetary Fund, September 2025, p. 5* .
13. Kaiji Chen ،Jue Ren و ،Tao Zha .(2018) .The nexus of monetary policy and shadow banking in China .*American Economic Review* ، .3936–3891 ,(12)108
14. Stijn Claessens ،Grant Turner و ،Feng Zhu .(2018) .Fintech credit markets around the world: Size, drivers and policy issues .*Basel: Bank for International Settlements, BIS Quarterly Review* .
15. Tobias Adrian و ،Mancini-Griffoli Tommaso .(2019) . *The rise of digital money* .(IMF FinTech Note No. 2019/001). Washington, DC: International Monetary Fund.
16. World Bank .(2025) .*Algeria Economic Update: Addressing Climate Challenges and Supporting Sustainable Development (Fall 2025)* .